

النظام السياسي عند النوير

١.١. ايتانز برتشارد

ترجمة: وليد عمارنة

• التوزع

لكي نكتشف أسس حالة النوير الفوضوية، علينا أولاً التحدث باختصار عن بيئة هذا الشعب، وعن معيشتهم، وتوزعهم، وعن علاقة هذه الأمور بما يدور حوله.

إنَّ النشاط الأساسي للنوير هو رعاية البقر، وتليه الزراعة. كما أنهم يقومون بالقليل من صيد الأسماك، وقصص الحيوانات، وجمع الفاكهة البرية والجذور النباتية. ولكن يبقى لقطيع البقر ما يميزه عن موارد الطعام الأخرى؛ فهو ليس مورداً مهماً للطعام فقط، بل له قيمة، تفوق في أعينهم قيمة أي شيء آخر^(٢). وبالرغم من أنَّ لدى النوير اقتصاداً مختلطاً، إلا أنَّهم يظلون أصحاب نفسية رعوية أساساً.

تصلح أراضي النوير للرعي أكثر من الزراعة؛ فهي أراضي «سافانا»، سهلية طينية، جافة وعارية خلال فصل الجفاف، وتغمرها المياه، وتنمو فيها الأعشاب الطويلة، خلال فصل المطر؛ إذ تهطل الأمطار بغزارة فتفيض الأنهار بين حزيران (يونيو)، وكانون الأول (ديسمبر)، بينما لا يهطل إلا القليل من المطر، بين كانون الثاني (يناير) وبداية حزيران (يونيو) فتشجّ مياه الأنهار. وبذا تتكوّن السنة من فصلين، هما الطول نفسه. وهذه الثنائية الفصلية، فضلاً عن المصالح الرعوية، أثر كبير على العلاقات السياسية.

يعيش النوير خلال فصل المطر في قرى تجمّع على هضاب صغيرة، أو على التلال. وقد تتناثر هذه القرى في الأراضي السهلية المرتفعة، ويعملون في زراعة الدخن والدرة. وتطلّ الأراضي الواقعة بين تلك القرى مغمورة بالمياه في ذلك الفصل لفترة ستة أشهر، وتصبح غير صالحة للزراعة، والسكن، والرعي. وقد يفصل بين القرية والأخرى مسافة (٥ - ٢٠) ميلاً، بينما تزيد على ذلك المسافات التي تفصل بين قبيلة وأخرى.

ويحرق النوير الأعشاب في نهاية فصل المطر، لتأمين مراع جديدة، ويغادرون قراهم للإقامة في مخيمات صغيرة. وعند اشتداد الجفاف يتركز سكان هذه المخيمات حول موارد المياه الدائمة. وبالرغم من أن النوير يقومون بهذه التحركات من أجل قطع البقر أساساً، إلا أن هذه التحركات تمكنهم من صيد الأسماك أيضاً (وهذا مستحيل طبعاً في مناطق قراهم)، كما تمكنهم - بدرجة أقل - من قنص الحيوان، وجمع الفاكهة البرية والجذور النباتية. ولدى ابتداء موسم الأمطار يعود النوير إلى قراهم، حيث يمكنهم أن يجمعوا قطعانهم، ويمارسوا الزراعة في الأراضي المرتفعة.

يحدّد توزّع النوير ظروفهم الطبيعية وأسلوب حياتهم؛ فخلال فصل المطر تنفصل القرى (ولكنها لا تنعزل) عن بعضها بالأراضي المغمورة؛ فتصبح الجماعات المحلية وحدات مميزة. أما في فصل الجفاف، فإن سكان قرى مختلفة، من المنطقة نفسها، يتركزون في مناطق توفر المياه، ويقيمون في مخيمات مشتركة. ومن ناحية أخرى، فقد ترحل بعض الأسر، في قرية ما لتقيم في أحد المخيمات، بينما ترحل أسر أخرى إلى مخيم آخر، بالرغم من أن أكثرية هذه الأسر تشكل مجموعة محلية واحدة خلال العام.

ونادراً ما يتوفّر للنوير فائض من الطعام؛ ففي بداية فصل المطر، كثيراً ما يكون الطعام غير كافٍ لتغطية احتياجاتهم. ويمكن القول إنهم يعيشون على حافة الحاجة، بشكل عام، وإنهم يواجهون المجاعات كلّ بضع من السنوات. وما دامت هذه هي ظروفهم، نستطيع أن نفهم أسباب اشتراكهم في الطعام، في القرية نفسها، خاصة بين المنازل والأكواخ المتقاربة. وبالرغم من إمكانية امتلاك أحدهم قطعاً أكبر مما يمتلكه غيره (والقطع عندهم ملكية فردية)، إلا أنهم يأكلون عند بعضهم في الولائم، وفي الوجبات اليومية، ويشتركون في الطعام إلى درجة يمكن معها القول إن الطعام مشترك بينهم. ويكثر الطعام عندهم بين أواخر أيلول (سبتمبر) ومنتصف كانون الأول (ديسمبر)، في السنوات العادية. وخلال هذه الفترة تقام أكثر احتفالاتهم، ورقصاتهم... إلخ.

تقنية النوير بسيطة جداً؛ فلا وجود في أرضهم للحديد والصخور، والأشجار محدودة الأنواع، ولا يمكن استخدام معظمها للأغراض الإنشائية، باستثناء بناء الأكواخ. إن ندرة المواد الأولية هذه، وشحّ موارد الطعام، يقوّيان الروابط الاجتماعية بين سكان القرية أو المخيم؛ لأن نشاطاتهم في الرعي، والقنص، وصيد الأسماك، والزراعة (إلى درجة أدنى)، نشاطات مشتركة. ويظهر هذا أكثر ما يظهر خلال فصول الجفاف؛ إذ ترعى الأبقار المربوطة بالحبال إلى الأوتاد، في زرائب مشتركة، وتتّخذ إلى المراعي كقطع واحد.

ويشكّل المنزل (بالمعنى الضيق) الوحدة الاقتصادية، إلا أن المجموعات المحلية الأكبر، عبارة عن مجموعات تعاونية، تتحد للحفاظ على وجودها، بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي كذلك تجمعات تمتلك الموارد الطبيعية، وتشارك في استثمارها. وتبدو الوظائف التعاونية في المجموعات المحلية الصغيرة بشكل أوضح مما

هي عليه في المجموعات الكبيرة. لكن الوظيفة الجماعية في الحصول على ضرورات الحياة من المصادر نفسها وظيفة مشتركة بشكل عام ، لدى المجموعات المحلية كافةً ، بدءاً بالمنزل ، وانتهاءً بالقبيلة. وتبدأ هذه المجموعات المحلية - على مستوى الأسرة الثنائية^(٢) المرتبطة بكوخ واحد ، وذات الاقتصاد المنزلي - بالكوخ وما حوله من أرض ، ومن ثم الحي ، فالقرية ، فالخيم ، فالمنطقة ، ففروع القبائل (بمجموعها المختلفة) ، فالقبيلة ، فالشعب ، ومن ثم الأجانب. ويشكل هذا التسلسل أفق النوير الاجتماعي. وسنعتبر الأسرة والمنزل والحي وحدات أهلية ، أكثر منها سياسية ، ولن نناقشها بالتفصيل هنا .

وتتجمع المنازل في أي قرية صغيرة في وحدات أو أحياء . والأسر أقارب فيما بينهم بشكل عام . ولا يمكن تحديد عدد سكان القرية إلاً بشكل تقريبي . ويمكن القول إنه يتراوح بين خمسين وبضع مئات .

وكما ذكرنا سابقاً ، تنفصل القرى عن بعضها بأميال من السافانا . ونطلق اسم المنطقة على مجموعة القرى الواقعة على امتداد نصف قطر ، يُسهّل الاتصال فيما بينها . والمنطقة ليست وحدة سياسية ؛ إذ إنه يمكن تحديدها فقط بالنسبة لكل قرية على حدة ؛ لأن القرية الواحدة قد تدخل في أكثر من منطقة . كذلك ، فإننا لا نعتبر المجموعة المحلية وحدة سياسية ، إلاً إذا كان سكانها يعتبرون أنفسهم مجموعة واحدة ، بالمقارنة مع المجموعات الأخرى ، من النوع نفسه ، وإذا اعتبرهم الآخرون كذلك أيضاً . إلاً أن المنطقة تنحو باتجاه التآكل مع فرع القبيلة من الدرجة الثالثة^(٤) . وشبكة ارتباطاتها الاجتماعية ، هي ما يكسب الفرع الكثير من تماسكه ؛ فسكان المنطقة نفسها كثيراً ما يشتركون بالخيّمات نفسها ، في فصل الجفاف ، ويحضرون حفلات زواج بعضهم ، واحتفالاتهم الأخرى ، ويتزاوجون فيما بينهم ، مكوّنين بذلك علاقات نسب ومصاهرة ، سنرى لاحقاً كيف تتبلور حول نواة عصبية .

تتجمع القرى (الوحدات السياسية للنوير) في أقسام قبلية . وهناك قبائل صغيرة جداً غربي نهر النيل ، تتكوّن من قرى قليلة متقاربة . وبالنسبة للقبائل الكبرى غربي النيل ، والقبائل الشرقية كلها ، نجد مناطق القبائل تنقسم الى عدد من اقسام المناطق ، تنفصل عن بعضها بامتدادات من ارض غير مأهولة بالسكان ، كذلك التي تفصل بين مناطق سكن القبائل المتجاورة .

وبما أن النوير يغادرون قراهم للتخيم قرب مصادر المياه ، نجد لهم توزيعاً آخر خلال فصل الجفاف ؛ فعندما يخيّمون على طول نهر مثلاً ، نجد الخيّمات تتتابع في بعض الاحيان ، كلّ عدة اميال . لكنهم عندما يخيّمون حول بحيرة داخلية ، فإن مسافة عشرين أو ثلاثين ميلاً ، تفصل بين الخيم والآخر ، وكثيراً ما يتعدّل أساس التوزّع الى مناطق بالنسبة لبنية النوير السياسية ، تبعاً للهجرة الموسمية ؛ فقد يتحد في مخيم واحد ، خلال فصل الجفاف ، من كانوا يكوّنون تجمّعات قرى منفصلة في فصل المطر . كذلك يمكن أن يذهب سكان القرية نفسها الى مخيمات مختلفة . وقد يكون من الضروري ، في حالة القبائل الكبيرة ان يجتاز سكان قرية ما أراضي تابعة لسكان مجموعات أخرى من القرى ، بغية الوصول الى الماء . وقد يقع مخيمهم بالقرب من قرى

أخرى . ولتفادي فقدان القطيع ، بسبب طاعون الماشية ، أو أي كارثة أخرى ، كثيراً ما يورّع النوير قطعانهم على مخيمات عديدة .

وتكثر المياه والمراعي في أراضي النوير الغربيين ، حيث القبائل عادةً أصغر منها في الشرق ؛ ولذلك ، فمن الممكن لمجموعات القرى (في فصل المطر) أن تحافظ على عزلة نسبية في فصل الجفاف . ولكن في حالة قبيلة « اللو » مثلاً ، تسبب ندرة المياه والمراعي تحركات أوسع ، وتركزاً أشد ؛ وبذلك يمكن حدوث اتصال اجتماعي اقوى ، بين مجموعات التورّع المفتوح ، مما يحصل في المناطق الغربية . وتنفرط عزلة المجموعات المحلية واستقلاليتها ، بسبب الحاجة الاقتصادية ، ويكبر بذلك حجم المجموعة السياسية . ويجب أخذ هذه النقطة بعين الاعتبار في علاقتها مع الحقيقة الأخرى ، وهي أنّ الامتدادات الكبيرة للأراضي المرتفعة شرقيّ النيل ، تسمح بتركز محليّ أكبر ، في فصل الشتاء منه في غربيّ النيل .

يبلغ مجموع سكان النوير حوالي ٣٠٠ الف . ولا أعرف مجمل مساحة المنطقة ، لكن الى الشرق من نهر النيل (حيث يعيش حوالي ١٨٠ ألفاً منهم) ، يقال أنّ مساحة منطقتهم تقدر بحوالي ٢٦ ألف ميل مربع ، أي بكثافة سكانية ضئيلة (حوالي ٧ في الميل المربع) . وربما كانت الكثافة غربيّ النهر في هذه الحدود أيضاً ؛ أي أنه ليس هناك كثافة عالية للسكان ، في أيّ من هذه الأمكنة .

النظام القبليّ

ما قبيلة النوير؟ إنّ أولى ميزاتها ، وحدتها واقتصاديتها على مناطق محددة . وكانت هذه الميزة أوضح قبيل مجيء الأوروبيين ، مما هي عليه الآن . ويتراوح عدد أفراد القبيلة بين بضع مئات وبضع آلاف ، في القبائل الصغيرة غربيّ النيل - إذا صحّ اعتبارها قبائل ؛ لأنّه لم يجر إلّا القليل من البحث في تلك المنطقة - وتضمّ معظم القبائل أكثر من خمسة آلاف شخص ، وأكبرها ما بين الثلاثين ألفاً والخمسة والأربعين ألفاً . وكل قبيلة مكتفية ذاتياً من الناحية الاقتصادية ؛ فلديها مراعيها الخاصة ، وموارد مياهها ، وأماكن خاصة بها لصيد السمك ، ولا يحقّ إلّا لأفراد القبيلة استغلال هذه الموارد . ولكل قبيلة اسمها أيضاً ، وهو رمز تميّزها ، كما يتميّر أفرادها بشعور « وطني »^(٥) ؛ فهم فخورون بكونهم أعضاء في قبيلتهم ، ويعتبرونها أرقى من القبائل الأخرى . وفي كل قبيلة هناك عشيرة « مهيمنة » ، تشكل إطاراً للقرابة ، يُبنى عليه التكتل السياسي .

ولا يؤدّي أيّ من الأمور المذكورة أعلاه إلى أيّ نوع من التفرقة بين فروع القبيلة . وعادةً ما تُعرف القبيلة (بشكل مبسّط) ، على أنها : أكبر مجموعة تعتبر أنّ النزاعات بين أفرادها يجب أن تُحلّ بالتحكيم ، وأنه يتوجّب عليها التوحّد ضد المجموعات الأخرى من القبائل نفسها ، وضد الأجانب . وفي هذين المجالين ، ليس هناك مجموعة سياسية أكبر من القبيلة . والمجموعات الأصغر جميعها فروع لها .

ولكل قبيلة « قانونها » ، أي أنّ هناك آلية لحل النزاعات ، والتزاماً خلقياً لفضّها ، آجلاً أم عاجلاً ؛ فإذا

قتل رجلٌ من إحدى القبائل رجلاً آخر من القبيلة نفسها ، يمكن منع وقوع العداوة او تقليصها ، بدفع الدية ، رؤوساً من البقر . أما النزاعات بين قبيلة وقبيلة أخرى ، فلا تجد وسيلةً للمصالحة ، كما أنَّ الدية لا تقدّم في هذه الحالة ، ولا تُطلب أصلاً . وهكذا ، إذا قتل رجلٌ من قبيلة رجلاً من قبيلة أخرى ، فإن العقوبة تتخذ شكل حرب بين القبيلتين . ويجب ألاّ نتوهم هنا أنَّ النزاعات داخل القبيلة الواحدة سهلة الحل ؛ إذ تُبذل جهود كبيرة لضبط عملية الأخذ بالثأر داخل القرية الواحدة . ولكن ، كلما اتّسعت الدائرة صعبت حلول النزاعات . وعندما ينشب نزاع بين فرعين كبيرين من القبيلة نفسها ، تصيح فرص التحكيم والحل ضئيلة جداً ؛ أي أنَّ سطوة القانون تختلف حسب تباعد البنية القبليّة التي تفصل الأشخاص ذوي العلاقة . ولكن ، طالما بقي هناك شعور بالتعاطف بين افراد المجموعة ، وتسليمٌ بالمعايير القانونية فيها ، فمهما حدث من تناقضات وتنافرات في العلاقات فيما بينهم ، فإنّهم يظلون يعتبرون أنفسهم مجموعةً موحدةً . وعندئذٍ ، فيما ان يشعروا بالنزاعات ويحلّوها ، فيحافظوا بذلك على وحدة القبيلة ، أو تبقى النزاعات درن حل . إلى ان يفقد الناس الأمل والنيةً لحلّها ، ويفقدون في النهاية الشعور بوجوب حلّها ؛ حتى إنّ القبيلة الواحدة قد تنحو إلى الانشطار ، فتتقسم قبيلتين . كما يجب ألاّ نتوهم أنَّ الحدود السياسية للقبيلة هي حدود الاتصال الاجتماعي ؛ فالناس يتحرّكون بحرية عبر اراضي النوير جميعها ، دون ان يتحرّش بهم احد ، إذا لم يكونوا مطالبين بثأر . ويتزاوجون كذلك فيما بينهم ويتاجرون بشكل محدود ، عبر الحدود القبلية ، ويتزاورون مع افراد من قبائل أخرى . أي أنَّ هناك علاقات اجتماعية تربط بين افراد القبائل المختلفة ، ولكنها ليست علاقات سياسية . ويستطيع أي نويري ان يترك قبيلته ، وينتمي الى قبيلة أخرى ؛ فيصبح بذلك فرداً فيها . وفي أيام السلم يستطيع حتى الغرباء من « الدنكا »^(٦) زيارة ارض النوير ، دون ان يتعرّضوا للأذى . كذلك علينا إدراك أنَّ كلّ النوير يشكّلون وحدة اجتماعية واحدة ، لا تجزئها المناطق المختلفة ، كما أنّهم يتمتّعون بثقافة واحدة ، ويشعرون بالاعتصارية . وتمكّنهم لغتهم المشتركة وقيمهم المشتركة من التواصل فيما بينهم . ويمكننا الحديث عن النوير كأمة ، ولكن بالمعنى الثقافي فقط ؛ إذ لا وجود لأيّ منظمة سياسية مشتركة بينهم ، او لإدارة مركزية .

وإلى جانب كون القبيلة اكبر مجموعة يُعترف بها ، بالمعايير القانونية ، فهي اكبر مجموعة تتحد في الدفاع والهجوم (كان الشباب حتى فترة قريبة يشنّون غارات مشتركة على « الدنكا » أو على قبائل النوير الأخرى . وكانت الغارات على « الدنكا » أكثر من الغارات على قبائل النوير) .

ونظرياً ، لدى حدوث نزاع بين فرعين من قبيلتين مختلفتين ، يستطيع كل فرع الاعتماد على الفروع الاخرى من قبيلته . ولكن ، في الواقع ، لا تتدخل الفروع الأخرى دوماً . وكانت القبائل المتقاربة تتحد في بعض الاحيان ضد الاجنب ، وخاصة ضد « الدنكا » ، وذلك دون وجود أيّ التزام خلقي بهذا . وكان التحالف لا يدوم سوى فترة قصيرة ، يقوم الحلفاء خلالها بعملياتهم العسكرية ، بشكل مستقلّ ، حتى عندما يتعاونون .

يحدّ النوير من الغرب والجنوب قبيلة «الدنكا»، ويتّصلون شمالاً، وبدرجات مختلفة، بالعرب، وشعوب هضبة النوبة، ومملكة «الشلوك» القوية، وتجمّعات صغيرة في «دار قونج» (بورون وكوما). ويحدّهم شرقاً: «الجالا» الاثيوبيون، و«الأنوك»، و«البير». وليست هناك علاقات مباشرة بين النوير وهذه الشعوب، سوى علاقات العداء.

وتنقسم القبيلة الى فروع قبليّة، تعتبر نفسها مجموعات مستقلة، وستحدث هنا عن فروع القبيلة من الدرجات: الأولى، والثانية، والثالثة. أما فروع الدرجة الأولى، فهي فروع القبيلة، وفروع الدرجة الثانية. فروع الفرع من الدرجة الاولى، وفروع الدرجة الثالثة فروع الفرع من الدرجة الثانية، وتنقسم الفروع من الدرجة الثالثة الى قرى، والقرى الى مجموعات الحيّ. وبذلك؛ فعلى المستوى البنيوي، هناك تناقض دائم في تعريف المجموعة السياسية؛ فالرجل عضو في مجموعة، على اساس عدم عضويته في المجموعة أو المجموعات الاخرى من النوع نفسه. وبذلك يكون الشخص نفسه عضواً في مجموعة سياسية في حالة معيّنة، ولا يكون عضواً فيها في حالة أخرى. وعلى سبيل المثال: هو عضو في القبيلة إزاء القبائل الأخرى، وهو ليس عضواً فيها؛ إذا كان فرعه على عداوة مع الفروع الاخرى من القبيلة نفسها. ولدى دراسة النظام السياسي للنوير، يجب ان ننظر اليه، مع اعدائه، كنظام سياسي واحد؛ لأن المميّز البنيوي الأهم في مجموعات النوير السياسية هو نسبيتها. وفرع القبيلة يشكّل مجموعة سياسية بالنسبة للفروع الأخرى، من المستوى نفسه. والفروع مشتركة تكون قبيلة فقط بالنسبة لقبائل النوير الاخرى، وبالنسبة للقبائل القريبة المجاورة التي تشكّل أيضاً جزءاً من نظامهم السياسي. وفيما عدا هذه العلاقات، لا وجود لأي معنى لمفاهيم، كالقبيلة، وفرع القبيلة إنّ تميّز المجموعة السياسية وفرديتها بالنسبة للمجموعات الأخرى من المستوى نفسه، هما التعميم الذي يشمل تجمّعات النوير المحليّة كافة، من اكبرها وحتى أصغرها.

إنّ ما بين القبائل وفروع القبائل من علاقة تمنحها وحدة سياسية وتمييزاً، هي علاقة تضادّ؛ فبين القبائل (أو تحالف القبائل) والشعوب الغربية، يتجسّد هذا التضادّ، من جانب النوير على الاقل، بالكراهية والغارات المستمرة، بشكل قاسٍ ووحشيّ. أما بين قبائل النوير، فيتجسّد التضادّ في الحرب الفعلية، أو بقبول أن النزاع لا يمكن، ولا يجب حلّه بطريقة أو بأسلوب آخر غير الحرب. أما في الحروب بين القبائل، فإن الأطفال والنساء لا يُقتلون بالحرب، ولا يؤسرون كعبيد. ويتجسّد التضادّ بين فروع القبيلة نفسها عبر مؤسسة النزاع، ويقتصر القتال بين الافراد من القرية نفسها، قدر المستطاع، على المبارزة بالهراوات. وتختلف العداوات واسلوب تجسيدها في هذه العلاقات المختلفة، بالدرجة، وبالشكل الذي تتخذه.

وكثيراً ما تندلع النزاعات بين الفروع من القبيلة الواحدة، وكثيراً ما تستمر لفترة طويلة. ويزداد الحل صعوبة كلما كبرت الفروع المعنية. وتُحلّ النزاعات داخل القرية بسهولة. وفي إطار الفرع من الدرجة الثالثة في القبيلة، تُحلّ بشكل أو بآخر. ولكن عندما يكون النزاع بين اطراف من مجموعات أكبر، فقد لا تُحلّ

النزاعات أبداً، خاصةً إذا قُتِلَ عدد كبير من الأشخاص في أحد الجانبين، خلال معركة دامية.

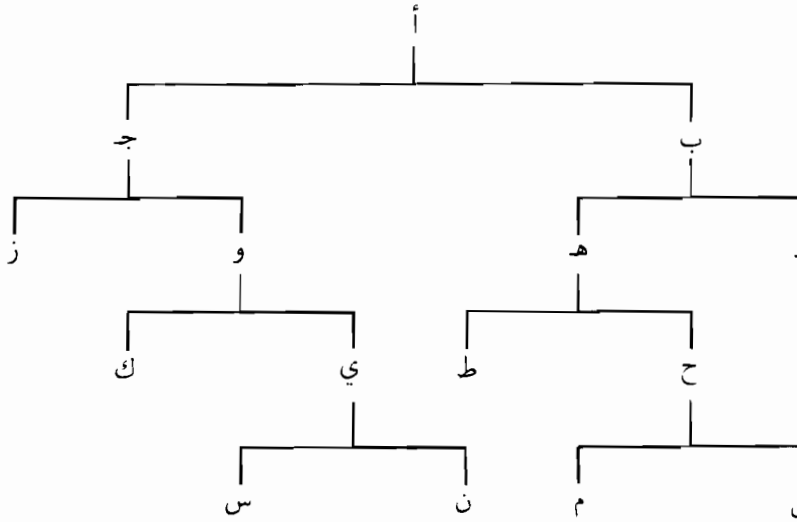
ويتمتع فرع القبيلة بصفات القبيلة كلها؛ فله اسمه الخاص، وشعوره «الوطني»، ونسبه المهيمن وتميَّزه على صعيد المناطق، وموارده الاقتصادية... إلخ. وكل فرع كناية عن قبيلة مصغرة، ولا يختلف عن القبيلة إلا في حجمه فقط، وفي درجة الاندماج. وأن أفرادها يتحدون في الحرب، ويسلمون مبدأً مشترك في العدالة.

يبدو واضحاً أننا عندما نتحدث عن قبيلة نويرية، فإننا إنما نستخدم مفهوماً نسبياً؛ لأنه ليس من السهل، عند استخدام المعايير التي ذكرناها، القول بأننا نتحدث عن قبيلة، أو فرعين من الدرجة الأولى من قبيلة، أو عن قبيلتين. إنَّ القبيلة عبارة عن تمثيل للميل التقسيمي أو التجزيئي الذي يميّز البنية السياسية ككل. والسبب في حديثنا عن مجموعات النوير السياسية، وعن القبيلة تحديداً، كمجموعات نسبية، (ونقول إنه ليس من السهل وصفها بمصطلحات «المورفولوجيا» السياسية)، هو أنَّ علاقاتها السياسية علاقات ديناميكية؛ فهي تتغير دوماً من اتجاه لآخر. وأهمَّ تحرك لها هو التحرك نحو الانشطار. ويُعدَّل اتجاه القبائل وفروعها نحو الانشطار والتضاد الداخلي بين فروعها باتجاه آخر، نحو الاندماج، نحو تجميع المجموعات أو انصهارها. وهذا الميل نحو الاندماج لازم في الصفة التجزئية للبنية السياسية عند النوير؛ لأنه بالرغم من أنَّ المجموعات تنحو نحو الانقسام إلى أقسام متضادة، إلَّا أنَّ هذه الأقسام تنحو أيضاً نحو الاندماج بالنسبة للمجموعات الأخرى. إذن، إنَّ الانشطار والاندماج وجهان اثنان لمبدأ التجزؤ نفسه، ويجب فهم القبيلة النويرية وفروعها كعلاقة بين هذين الاتجاهين المتناقضين، ولكن المتكاملين. وتُفسَّر البيئة الطبيعية، واساليب الحياة، ونوعية التورع، وقلة التواصل، والاقتصاد البسيط... إلخ، حدوث الانقسام السياسي، إلى حدٍّ ما، إلَّا أنَّ الاتجاه نحو التجزؤ يبدو لازماً في البنية السياسية نفسها.

نظام خط الأنساب

لا يمكن تفسير الوحدة القبلية بوحدة من الحقائق التي ذكرناها، أو بها كلها. لكن يمكننا هذا بالرجوع إلى نظام خط الأنساب. إنَّ عشيرة النوير ليست مجموعة من الأشخاص غير متمايزة، تُعرف قرابتها. كما هي الحال في عشائر إفريقية أخرى كثيرة - ولكنها مجموعة شديدة التجزؤ. والأجزاء عبارة عن بُنى سلالية، لذلك سمَّيناها خطوط أنساب، ولذلك أيضاً نتحدث عن العشيرة بأنها نظام زواج خارجي من خطوط الأنساب، ترجع أصولها إلى جدٍّ مشترك. والميِّز المُحدَّد للنسب هو في أنَّ العلاقة بين أيِّ عضو، وأيِّ عضو آخر، يمكن تحديدها بدقة عبر المصطلحات السلالية، وعلاقة العضو بأعضاء من خط أنساب آخر، في العشيرة نفسها، معروف كذلك؛ إذ إنَّ خطوط الأنساب مروية بشكل سلاي. وفي الشكل التالي: (أ) عشيرة تنقسم إلى خطين سلالين كبيرين (ب. ج)، ويتفرع كل منهما بدوره إلى فرعين (خطين متوسطين): (د، هـ)، (و، ز). وبالطريقة نفسها، فإنَّ: (ح، ط)، (ي، ك)، خطوط صغيرة، وأقسام من الخطين المتوسطين (هـ، و). وكذلك: (ل، م)، (ن، س)، خطوط صغيرة، وأقسام من الخطين الصغيرين (ح، ي). والعشيرة

كلها بُنية سلالية. أي أنَّ الحروف تمثِّل أشخاصاً، تُرجع العشيرة وأقسامُ أصولها لهم، ويأخذون منهم الاسماء. ويبدو أن هناك عشرين عشيرة كهذه في بلاد النوير، دون أن نأخذ بعين الاعتبار العديد من خطوط النسب الصغيرة ذات الأصول من «الدنكا»:



إنَّ خط النسب عند النوير هو مجموعة من اقرباء الدم، ويتكوّن من جميع الاحياء المتحدّرين عبر الذكور فقط، من مؤسس الخط الواحد، ومنطقيّاً، يتضمّن الخطّ المتوقّفين المتحدّرين من المؤسس، ولكن اهميتهم تكمن في أنهم، عبر موقعهم السلالي، يُفسّرون العلاقات بين الاحياء. وكلما اتسع نطاق الاعتراف بالقرابة الدموية، اضطروا ان يرجعوا الى الخلف، أكثر فأكثر؛ أي أنَّ عمق الخط يتناسب دوماً مع اتساعه. وعشيرة النوير بتقسيمها هذا، تحمل المميّزات نفسها التي وجدناها في بنية القبيلة، وخطوط انسابها هي مجموعات مميّزة بالنسبة لبعضها فقط. لذا، فإنَّ خطين من خطوط الأنساب يكونان متساويين ومتقابلين، أي مرّكبين، بالنسبة لخط ثالث، حتى إنَّ رجلاً ما يكون عضواً في خط نسب بالنسبة لمجموعة معيّنة، ولا يكون عضواً فيه بالنسبة لمجموعة أخرى. وهكذا فإنَّ خطوط النسب عبارة عن مجموعات نسبيّة وديناميكية، كالفروع القبليّة.

وتسمّى العشيرة المهيمنة داخل القبيلة «العشيرة الارستقراطية»، بالرغم من أنَّ موقعها يكسبها هيبة او مقاماً، أكثر مما يعطيها امتيازاً (باستثناء مناطق الاطراف الشرقية للنوير)، فأعضاؤها أقلية (وأقلية صغيرة جداً) في القبيلة. ولا يعيش افراد العشيرة الارستقراطية كلهم، في القبيلة التي يهيمنون فيها، ولكنهم قد

يوجدون في قبائل أخرى. والرجل يعتبر أرستقراطياً في القبيلة التي « تهيم » فيها عشيرته فقط ، وإذا كان في قبيلة أخرى فإنه لا يكون كذلك .

وهكذا ، ففي كل قبيلة نوعٌ من التمايز الاجتماعي ؛ فهناك الارستقراطيون ، والنوير من العشائر الأخرى ، والدنكا . ولكن هذه الفئات ليست طبقات ، والمجموعتان الثانية والثالثة عبارة عن أصناف ، أكثر مما هي فئات .

ونجد الاهتمام الأكبر بالمركز المميز والمهيمن للعشائر الأرستقراطية في القبائل الأكبر عدداً ومساحة ، وتلك التي توسّعت أكثر من غيرها ، واستوعبت أكبر عدد من الأغراب ، كقبائل « اللو » و« الجاجاك الشرقية » و« الجاجوك » . وليست العلاقات السياسية هي بالتأكيد ما يؤثر على شكل بُنية العشيرة فقط (بتقسيمها إلى أجزاء ، حسب خطوط الانشطار السياسي) ، ولكن يمكن ان يقال : إنّ نظام العشائر له أيضاً الفعل السياسي نفسه في البنية السياسية ؛ فكما أنّ رجلاً ما هو عضو في فرع من القبيلة مقابل الفروع الأخرى من المرتبة نفسها ، وفي الوقت نفسه هو عضو في القبيلة التي تستوعب كل هذه الاقسام ، فإنه عضو في خط نسب ، مقابل خطوط النسب الأخرى . من المرتبة نفسها ، وفي الوقت نفسه عضو في العشيرة التي تستوعب هذه الخطوط كافة . وهناك تماثل دقيق بين الزمرتين ، إذ إنّ خط النسب يتجسّد في الفرع القبلي والعشيرة ، في القبيلة . وبالرغم من أنّ الاقسام قد تنحو شطر الانقسام ، او التباعد ، إلا أنه تظل هناك قيمة عصبية عامة مشتركة بين خطوط النسب المهيمنة فيها .

العداوات والنزاعات الأخرى

يعمل النظام السياسي بشكل كبير - حسباً أظنّ - عبر « مؤسسة العداء » التي تنظّمها آليّة (ميكانيزم) ، تسمّى « الرئيس بفروة الفهد » ، وقد احتفظنا باللقب ، رغم أنّ لقب « الرئيس » مضللّ ، وهذا الشخص هو أحد المختصّين والمسؤولين ، غير أهليّة « الشعائر » أو الطقوس ، عن جوانب مختلفة في حياة النوير الاجتماعية ، وفي الطبيعة . وهؤلاء « الرؤساء بفروة الفهد » هم من خطوط نسب محدّدة ؛ لكي لا يستغل جميع أعضاء خطوط النسب هذه قدرتهم الطقسية المتوارثة . وفي أكثر مناطق النوير ، ليست الخطوط النسبية هذه فروعاً من العشائر المهيمنة .

عندما يقتل شخص شخصاً آخر ، عليه ان يذهب الى « رئيس » ، فيجرح « الرئيس » ذراعَه حتى يسيل الدم . وإلى ان توضع « علامة قابيل » هذه ، لا يجوز للجاني أن يأكل ، أو أن يشرب . وإذا كان يخاف الثأر ، كما هي العادة ، فإنه يبقى في منزل « الرئيس » ؛ لأن له حرمة . ثم يقوم « الرئيس » خلال الأشهر القليلة التالية بانتزاع الوعد من اقارب الجاني ، بأنهم مستعدّون أن يدفعوا الدية ؛ بغية تحبّب القتال ، ويُقنع أقارب المغدور ، في الوقت نفسه ، بأنّ عليهم أن يقبلوا الدية . وخلال هذه الفترة لا يجوز أن يأكلوا أو يشربوا من

الآنية نفسها التي يستخدمها الطرف الآخر. ثم يقوم «الرئيس» بتجميع القطيع (كانت الكمية حتى فترة قريبة بين الاربعين والخمسين رأساً)، ويأخذه الى بيت المغدور، حيث يقوم بتقديم عدة قرابين للتطهير والتكفير.

هكذا كانت عملية فضّ العداوات تتمّ (قبل مجيء الإدارة الحالية)^(٧)؛ لأن النوير شعب عريق، يعتبر الشجاعة صفة حميدة، ويقدرها تقديراً كبيراً، ويعتبر البراعة في القتال أهم مآثر المرء.

في عرضنا المختصر هذا، قد يتولّد الانطباع أنّ «الرئيس» يُجبر الآخرين على القبول بقراره. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة؛ لأن التحكيم لا يُطلب أصلاً، بل إنّ طلب أمر كهذا لا يخطر لهم في بال؛ لأنه يوحي بأن «الرئيس» يجبر أقارب المغدور على قبول الدية، عبر إصراره الشديد حتى الوصول الى النقطة التي يهدّد فيها بلغتهم. لكن «الرئيس» يقوم بالتحكيم، كأحد الأعراف الرسمية، لكي يحافظ أقارب الفقيد على هيبته. وما يبدو فعلاً ذا أهمية هو الاعتراف بالروابط الجماعية بين الأطراف المتنازعة. والاعتراف بذلك الالتزام الخلقي بحل المشكلة، من خلال قبول الدية المتعارف عليها، ورغبة كلا الجانبين في تجنب الاعمال العدائية إلى أجل محدّد على الأقل.

ويشمل العداء أقرباء الدم المباشرين للطرفين، ولا يؤخذ بالتأثر بين اقرباء المصاهرة، او الاقرباء من ناحية الأم، أو أقرباء الدم البعيدين، إلّا أننا نغفل إلى الظنّ بأنّ للعداء معنىً ضمناً أوسع؛ وهنا تكمن اهميته السياسية. وعلينا أولاً إدراك أنّ فضّ العداوات في إطار المجموعات الصغيرة اسهل بكثير. وعندما يقتل رجلٌ قريباً له أو جاراً قريباً، تُحلّ المشكلة بسرعة، بدفع الدية. وفي كثير من الأحيان تُقدّم ديةٌ مخفّضة، وتُقبّل بسرعة؛ لأنه عند وقوع جريمة في قرية ما، يطالب «الرأي العام» بحل سريع لها؛ إذ إنّ من البدّهى لكل فرد، أنّ السماح بأخذ الثأر، سيجعل الحياة الجماعية مستحيلة. وعندما تحدث عملية قتل بين فرعين من الدرجة الاولى او الثانية من القبيلة، فإنّ فُرصَ الحل تكون ضئيلة؛ لبعد المسافة الفاصلة بين الفرعين؛ وبذلك تصعب عملية الأخذ بالثأر، وتتراكم العداوات التي لم يُفصل فيها. وعداوات كهذه، هي - بشكل عام - نتاج قتال بين القبائل، حيث يُقتل عدد من الأشخاص؛ مما لا يؤدي إلى صعوبة الحلّ فقط، بل يتسبّب في استمرار العداء المتبادل بين الفروع القبلية، والذي سبّب القتال الاول؛ إذ إنّ لا يورط اقرباء الدم للمغدور فقط، بل الجماعات المحلية كلها. والاختيار بين أخذ الثأر مباشرة وقبول الدية، كثيراً ما نجده في القرى التي تنتمي الى المنطقة نفسها؛ فأقارب المغدور قرييون، لدرجة أنّهم يستطيعون ضرب اقارب القاتل، وهم بعيدون عنهم، مما يؤدي الى نشوء حالة من العداء المؤقت بين المجموعات المحلية التي ينتمي اليها الطرفان؛ لأن المجموعات بأكملها تتورط بالضرورة، رغم أنّها لا تخضع للمحرّمات الصارمة التي يفرضها القتل على اقارب الدم، لكل من القاتل والقتيل، ولا يتهدّدها الثأر. ومعظم افراد هذه المجموعات يكونون - بشكل عام - من اقارب اصحاب العلاقة عن طريق الام او عن طريق المصاهرة، ويتوجّب عليهم المساعدة في حال

حدوث قتال . وفي بعض الحالات تنشأ بين المجموعات اتصالات اجتماعية ، يتوجب لأجلها لاحقاً استخدام آلية « الرئيس بفروة الفهد » ؛ لكي لا يؤدي العدا إلى الابتعاد التام عن مواقع السكن ؛ وبذلك يتخذ العدا شكلاً سياسياً ، ويعبر عن النزاع بين الاقسام السياسية .

إن التعارض المتوازن بين الاقسام السياسية يُحافظ عليه - حسبما نرى - عبر مؤسسة العدا هذه ، التي تسمح بحالة من الخصومة الكامنة بين المجموعات المحلية ، ولكنها تسمح في الوقت ذاته باندماجها في مجموعات اكبر . ونقول إن النزاع يبقى كامناً ؛ لأنه حتى حين يكون العدا ، في طور التنفيذ ، لا يكون هناك سعي للتأثر ، بكل معنى الكلمة ، ولكن اقارب المغدور قد يستغلون أي فرصة سانحة للأخذ بثأرهم . وحتى عند قبول الدية ، فإن الضغائن الخبيثة والعدا قد يتأججان مرة أخرى ، بالرغم من الحل ؛ لأن النوير يدركون أن العدا يبقى في النفوس إلى الابد . و« الرئيس بفروة الفهد » لا يحكم ، ولا يقضي ، بل يعمل كوسيط ، تستطيع عبره المجموعات الراغبة في إنهاء العداوات المكشوفة الانتهاء من حالة العدا الناشط . وبذلك تصبح العداوة ، بما فيها الدور الذي يمارسه « الرئيس » ، آلية تحافظ البنية السياسية عبرها على نفسها ، بالشكل المعروف لدينا . كما يستطيع « الرئيس » أن يعمل كوسيط في النزاعات حول ملكية البقر . وقد يعبر والشيخ عن آرائهم في وقائع الحالة الراهنة ، إلا أن « الرئيس » لا يستدعي المدعى عليهم ؛ لأنه ليست هناك محكمة ، ولا قانون قضائي . أضف إلى ذلك أن « الرئيس » لا تتوفر لديه الوسائل التي يجبر بها الآخرين على الإذعان . وكل ما يستطيع عمله هو الذهاب مع المدعى وبعض الشيخ من مجموعته إلى منزل المدعى عليه ، والطلب منه ومن اقاربه مناقشة القضية . فإذا رضي الطرفان بالرضوخ إلى التحكيم ، يمكن القيام بالحل . ومع أن « الرئيس » بعد استشارة الشيخ يستطيع ان يصدر حكماً ، إلا أن هذا الحكم يُتوصل إليه بالاتفاق العام ، وإلى درجة كبيرة عبر اعتراف أحد الطرفين (المدعى أو المدعى عليه) ، بأن الطرف الآخر صاحب حق . ولكن من النادر ان يُطلب من « الرئيس » القيام بمهمة الوسيط ، ولا وجود لأي شخص لديه السلطة بالتدخل في النزاعات التي تُحل بطرق غير الطرق القانونية .

ليس لدى النوير قانون ، بالمعنى الدقيق للكلمة ؛ إذ ليس هناك أشخاص مكلفون بوظائف القضاء وسن القوانين . ولكن هناك مبالغ مُتفق عليها ، بالنسبة لمن وقع عليه ضم مُعين (كأن يمارس أحدهم الجنس مع زوجة أحد الأشخاص أو مع ابنته ، أو أن يتعرض للسرقة . أو كسر أحد اطرافه ... إلخ) . ولكن هذه التعويضات لا تشكل نظاماً قضائياً ؛ لعدم وجود سلطة مكلفة ومحايدة ، تقرر مع من الحق أو على من ، في النزاعات . كما انه ليس هناك قوة خارجية لفرض هذه القرارات . إذا أُتخذت . وإذا كان لرجل ما حق ، فإنه يحاول أن يحصل على التأييد من أقاربه . فيستعدون عندئذ لاستخدام العنف ؛ فيصبح لديه المزيد من الفرص لاسترداد حقوقه . هذا اذا كان الطرفان يعيشان قرب بعضهما . ويتم أخذ الحق عادة بالذهاب إلى زريبة الطرف الآخر ، وأخذ الماشية منها . فإذا قاوم الطرف الآخر ، فهذا يعني المخاطرة بالقتال والعدا

ويبدو أن حلّ النزاعات والطريقة التي يتمّ بها ، يعتمدان الى درجة كبيرة على المواقع النسبية للأطراف ذات العلاقة ، في أنظمة القرابة والسنّ ، وعلى البعد بين المجموعات في البنية القبليّة . ونظرياً يستطيع المرء ان يحصل على التعويض من أي عضو في قبيلته ، ولكنه في الواقع ، لا تتوفّر له هذه الفرصة ، إلا اذا كان الطرف الآخر من مجموعته نفسها ، وقريباً منه ، وسلطة « القانون » تختلف تبعاً لموقع الأطراف في البنية السياسية ، وبذلك فإن « قانون » النوير نسبي بالضرورة ، كالبنية نفسها .

ولم أشهد خلال العام الذي أمضيته بين النوير ، ولم أسمع بقضية رُفِعَتْ إلى شخص ، أو إلى مجموعة من الشيوخ . وتولّد لدي الانطباع أنّه من النادر ان يستحصل شخص على تعويض بطريقة أخرى غير استخدام العنف ، أو التهديد باستخدامه . وبما أنّه ليس للنوير « قانون » ليس لديهم حكومة أيضاً . و« الرئيس بفروة الفهد » ليس سلطة سياسية . كما أن « رجل القطيع » ، ورجال الطقوس الأخرى « المختصين بالطوطم » ، و« مستنزي المطر » ، و« أصحاب البُدّ Fetish » ، « » ، و« السحرة » ... الخ ، لا يتمتّعون بأيّ منزلة سياسية ، او وظائف سياسية ، بالرغم من أنهم بارزون ، وأنهم اصحاب هيبة في مناطقهم . وأكثر الرجال تأثيراً في القرية ، هم - بشكل عام - رؤساء الأسر المختلطة ، خاصة عندما يملكون الكثير من الماشية ، وعندما يكونون اصحاب شخصيات قوية ، وأعضاء في العشيرة الأرستقراطية . إلا أنّهم لا يتمتّعون بأيّ مرتبة او وظيفة محدّدة . وكل نويري (وهو نتاج تربية صارمة ، قائمة على المساواة) ديمقراطي في أعماقه ، ويُستشار بسهولة لاستخدام العنف ، ويَعْتَقِدُ أنّه يقف على قدم المساواة مع جاره . والأسر المشتركة عندما تنظّم أعمالها ونشاطاتها مع الآخرين تنظّمها كما تريد . وحتى اثناء الغارات ، فهناك القليل من التنظيم . والقيادة تظهر في مجال القتال فقط ، ولكنها لا تصبح مؤسسة ، ولا تدوم . وتصبح القيادة مُهمّة - سياسياً - عندما يقوم الأنبياء بقيادة الغارات وتنظيمها . ولا وجود ثين النوير لمن يمثل ، او يرمز الى وحدة المجموعات المحلية واقتصاصيّتها . وباستثناء الأنبياء ، ليس هناك من له سطوة خارج منطقته المحلية . والرؤساء كافّة هم من الذكور الراشدين اصحاب النفوذ في منطقتهم ، باستثناء بعض النبيّات .

وبما أنّ أنبياء النوير كانوا يشكّلون بؤراً للمعارضة ، فقد طردتهم الحكومة ، أو وضعت الأشدّ تأثيراً بينهم رهن الاعتقال ، ومنهم من اختبأ وتوارى عن الانظار . هكذا كان حالهم خلال فترة مكوثي بين النوير ، ولذلك لم استطع ان اقوم برصد مفضّل لسلوكهم . وكان النوير مجمعين على أنّ انبياءهم لم يقوموا بكثير من الثورات قبل نهاية القرن الماضي . وهناك دلائل على أنّ ظهورهم كان متصلاً بانتشار المهديّة . وليس من شكّ في أنّ الانبياء الاقوياء قد ثاروا حوالي الفترة التي دخل فيها العرب الى منطقة النوير ، وأنّ الانبياء خلال الحملة البريطانية كانوا أكثر احتراماً ، كما أنّ نفوذهم كان يفوق نفوذ أيّ شخص آخر . ولم يشنّ النوير غارات واسعة دون موافقة أنبيائهم . وكثيراً ما كان الأنبياء يقودون الغارات بأنفسهم ، ويحصلون على جزء من الغنائم ، ويشرفون على توزيع الباقي . وبالرغم من وجود أدلّة كافية

على أَنَّ الانبياء الأوائل لم يكونوا أكثر من رجال طقوس ، إلّا أَنَّ المتأخرين منهم بدأوا بحلّ النزاعات ، في مناطقهم على الأقلّ . ولكنّ أهميتهم السياسية الرئيسة كانت في مجال آخر ؛ فللمرة الاولى كان شخص واحد قد اصبح رمزاً (ولو بالشكل الروحي فقط) لوحدة القبيلة ؛ إذ إنّ الانبياء كانوا شخصيّات قَبَلِيَّة بالضرورة ، وقد امتدّ نفوذ بعضهم الى القبائل المختلفة ؛ فكان عامل توحيد بين القبائل المتجاورة ، أكثر من أيّ وقت مضى ، وهذه الحقيقة ذات اهمية سياسية كبيرة . وإذا اخذنا في الحسبان الاعتقاد بأن الأرواح التي تتلبّس الانبياء ، قد تنتقل الى ابنائهم ، عقب موتهم ، يبدو لنا مبرراً استنتاجُ ان الاتحاد بين القبائل كان يتطوّر نحو مزيد من الترابط ، ونحو ظهور قيادة سياسية ، وتفسير هذه التغيرات بالإشارة إلى التدخل العربي والأوروبي .

إنّ العداوة بين النوير وجيرانهم كانت دوماً ذات طابع محليّ . وكانوا يواجهون بعدوّ واضح ومشترك ، ولكن عندما اسقطت الحكومة الانبياء أوقف هذا الاتجاه .

الخلاصة

إنّ « قانون » النوير ذو طابع فرديّ وتحريريّ ، و« دولتهم » لا رأس لها ، اي ليس لها زعامة ، وليس فيها أجهزة قضائية ، وقانونية وتنفيذية ، إلا أنها أبعد ما تكون عن التشوّش او التسيّب الهيولي ؛ لأن لها شكلاً ثابتاً وممتاسكاً ، يكتننا تسميته ، « الفوضى المنظّمة » . إنّ غياب الحكومة المركزية والبيروقراطية في « الأمة » ، والقبيلة ، وفروع القبيلة (حتى في القرية ، فإن السلطة لا تُنَاط بأحد) ، ليس واضحاً ، بقدر وضوح غياب أيّ شخصٍ يمثّل وحدة هذه المجموعات واقتصاديتها .

ولا يبدو ممكناً ، من دراسة مجتمع النوير فقط (ان كان ذلك من الممكن اصلاً) ، تفسير وجود المؤسسات السياسية وغيابها ، بمعنى علاقاتها الوظيفية بالنسبة للمؤسسات الاخرى . ويمكننا القول : إنّ بعض المميزات الاجتماعية المحددة تبدو متّسقة ؛ فالظروف البيئية ، واساليب الحياة ، وتوزّع المناطق ، وشكل التجزؤ السياسي ، تبدو متّسقة ؛ كما إنّ وجود العشائر ببنية سلالية ، والنظام المتطور لمجموعات السنّ ، يبدوان وكأنهما يناسبان غياب السلطة السياسية والتقسيم الطبقي . والدراسات المقارنة فقط ، تستطيع أن تظهر ، ما اذا كانت التعميمات بهذا الشكل صحيحة ، أو أكثر من ذلك ، مفيدة . ولا نستطيع ان نناقش هذه الاسئلة هنا ، بل سنكتفي بالقول (كاستنتاج) : إنّ الاتّساق الذي نلاحظه في البنية السياسية للنوير هو اتّساق في العملية أكثر مما هو في الشكل (اي في المورفولوجيا) . وتتكوّن العملية من اتجاهات متكاملة ، نحو الانشطار والاندماج ، وتعمل بالشكل نفسه في المجموعات السياسية كافة ، عبر سلسلة من التضمين والإبعاد ، تُنظّمها الحالة الاجتماعية المتغيّرة ؛ مما يحوّلنا الحديث عن « نظام » ، والقول بأنّ هذا النظام يُحدّد على نحو مُميّز ، بنسبة أجزائه وتضادّها .

الحواشي

(١) « النظام السياسي عند النوير »، هو عنوان الفصل الاخير من كتاب: الأنظمة السياسية في افريقيا، تحرير م. فورتيس وإ. إيفانز - بريتشارد:

M. Fortes and E. E. Evans. Pritchard, eds, **African Political Systems**, Oxford: Clarendon Press, 1940.

وقد حذفتُ منه بعض المقاطع الطويلة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدم تأثير هذا الحذف على تكامل النص. ومن يودُ الاطلاع على هذا الموضوع بشكل مفصل، فعليه الرجوع إلى كتاب إيفانز - بريتشارد:

The Nuer, Oxford: Clarendon Press, 1940.

(المترجم)

(٢) لا يتعرّض إيفانز - بريتشارد هنا للدور الاقتصادي لقطيع البقر. وهذا الدور شديد الأهمية؛ إذ إنّ الأبقار هي أساس التعامل الاقتصادي عند النوير (راجع مقالتي: « النساء والقطيع: نظريات في أبحاث إيفانز - بريتشارد الانثروبولوجية »، في العدد ١٩ من مجلة « الفكر العربي »، وراجع أيضاً كتاب إيفانز - بريتشارد السابق: **The Nuer** (المترجم).

(٣) يقصد بالأسرة الثنائية: الاب والام والاولاد (المترجم).

(٤) سيفصلُ المؤلف هذه الناحية لاحقاً. (المترجم)

(٥) يستخدم المؤلف هذا المصطلح بمعنى الشعور بالانتماء. وقد فضّلْتُ الاحتفاظ بالمصطلح نفسه الذي استخدمه المؤلف. (المترجم).

(٦) « الدنكا » قبيلة اخرى في جنوب السودان، سيأتي الحديث عنها لاحقاً. (المترجم).

(٧) يُقصدُ بها الإدارة الإنكليزية - المصرية المشتركة للسودان. (المترجم).